

## حوكمة الهجرة الدولية: قراءة في ركائز الميثاق الدولي للهجرة الامنة والمنظمة والنظامية

### International Migration Governance: A Reading into the Pillars of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration

شمسة بوشنافة\*

جامعة عمار ثليجي/الاغواط

s.bouchenafa@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 2026-08-02 تاريخ قبول المقال: 2026-08-18 تاريخ نشر المقال: 2026-09-22

**المخلص:** يتناول موضوع الدراسة إشكالية حوكمة الهجرة الدولية في ضوء المبادئ والأطر التي أقرها الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ومختلف العقبات والثغرات القانونية والسياسية التي تعترض تنفيذ تدابير الميثاق، بسبب العديد من الإشكاليات المرتبطة بطبيعة الهجرة المعقدة والظروف السياقية والمفاهيمية المتشابكة التي تكتنف مفهوم الحوكمة ذاته.

**الكلمات المفتاحية:** الهجرة، الميثاق الدولي للهجرة، حوكمة، حقوق المهاجرين، إدارة الهجرة.

**Abstract:** This study examines the governance of international migration through the principles and frameworks set forth in the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration. It explores the legal and political barriers to implementing the Compact's provisions, resulting from the complex dynamics of migration and the intersecting contextual and conceptual challenges inherent to the concept of governance.

**Keywords:** Migration, the Global Compact for Migration, governance, migrants' rights, migration management.

---

**حوكمة الهجرة الدولية: قراءة في ركائز الميثاق الدولي للهجرة الامنة والمنظمة والنظامية**

---

**المقدمة:**

يُشكل الحراك الإنساني عبر الحدود، أحد أعقد الظواهر السوسولوجية والسياسية التي عرفها التاريخ الحديث، بالنظر لما يثيره من تقاطعات حادة بين مقتضيات الأمن القومي وضرورات التضامن الإنساني وتداخل العديد من العوامل، التي حولت هذا الحراك العابر للحدود الى ظاهرة عالمية، فرضت تبني "الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" (ميثاق مراكش 2018)، كأول صك دولي يسعى لمأسسة حوكمة عالمية شاملة للهجرة. وبالرغم من أهمية التدابير التي تضمنها هذا الميثاق لتنظيم الهجرة، فإن آليات تنفيذه تظل رهينة الإرادات السياسية المنفردة للدول، والفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب، فضلاً عن الأعباء المالية المترتبة عليه، الامر الذي يثير العديد من التساؤلات حول مستقبل حوكمة الهجرة الدولية.

تأسيساً على ما تقدم، تتبلور الإشكالية المحورية لهذه الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما هي مرتكزات ومضامين الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية لحوكمة الهجرة؟ وإلى أي مدى تحول تقاطعات المصالح الوطنية والرهانات السيادية دون التحول المفهومي والمؤسسي نحو حوكمة عالمية فعالة للهجرة، تتجاوز منطق الضبط الأمني إلى التجسيد الفعلي لمبادئ ومضامين الميثاق العالمي للهجرة؟. ولمعالجة هذه الإشكالية واختبار أبعادها، صيغت الفرضية الآتية: هناك علاقة طردية بين مستوى حدة التضارب في المصالح الجيوسياسية والاقتصادية بين الدول وبين فرص تأسيس حوكمة عالمية ملزمة وشاملة للهجرة الدولية.

الأهداف. تسلط الدراسة الضوء على مضمون المقاربة التي يطرحها الميثاق لحوكمة الهجرة الدولية، وتسعى لتفكيك أبرز التعقيدات السياسية والاقتصادية التي تواجه عملية الحوكمة بشكل عام، وتعرقل تنفيذ بنود الميثاق على أرض الواقع بشكل خاص، وعليه، تقترح الدراسة مجموعة من التصورات التي من شأنها المساهمة في طرح موضوعي لحكومة الهجرة الدولية يمنح المهاجر حقوقه طبقاً لنصوص القانون الدولي.

المنهج. للمعالجة العلمية لهذه الإشكالية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحليل مضامين الميثاق العالمي للهجرة، مدعوماً بالمنهج النسقي، الذي وظف في تفسير وتوضيح إشكاليات حوكمة الهجرة، بالنظر الى أن الميثاق العالمي للهجرة ليس وثيقة معزولة عما يجري محلياً وإقليمياً ودولياً.

## المبحث الأول: الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية: السياق والمضامين.

يُمثل الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، تحولاً نوعياً في فلسفة تدبير الحركة البشرية، التي أضحت محورا رئيسيا في العلاقات الدولية الراهنة، في ظل تصاعد المقاربات الأمنية والرقابة المشددة على الحدود، التي خلقت فجوة حقوقية عميقة أهملت الحماية الأساسية للمهاجرين والعمال الوافدين، خاصة في دول العبور والاستقبال، مما ضاعف من وطأة معاناتهم الإنسانية، وقد تضمن الميثاق العديد من التدابير التي تسعى لحوكمة دولية شاملة لقضايا الهجرة والحد من مخاطرها على الدول والمهاجرين على حد سواء.

### المطلب الأول: السياقات الجيوسياسية لطرح الميثاق العالمي للهجرة.

يكرس الميثاق العالمي للهجرة استجابة دولية ملحة فرضتها مجموعة من الظروف الجيوسياسية والإنسانية المتداخلة، حولت الهجرة الى قضية معقدة وذات تأثيرات مباشرة على العلاقات الدولية ومصالح الدول، وهي ظروف يمكن اجمالها في العناصر التالية:

**أولاً: تضاعف عدد المهاجرين وتزايد الانتهاكات.** منذ نهاية الحرب الباردة وصيرورة العولمة التي حولت العالم الى قرية صغيرة بفضل التطور الهائل في التكنولوجيا ووسائل الاتصال والمواصلات، والاقتصاد المعولم، نمت معدلات الهجرة الدولية بشكل غير مسبوق، وتشير البيانات الى أن أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية ودول الخليج النفطية في الشرق الأوسط، تشكل مراكز الاستقطاب الدولية الأولى لاستقبال المهاجرين، حيث يسجل الوافدون هناك نسباً مرتفعة من إجمالي السكان تحتل فيها الإمارات المرتبة الأولى بنسبة 73.8%، تليها الكويت بـ 57.6%، ثم السعودية بـ 25.5%، في حين تستقبل الدول المتقدمة ما نسبته 60% من عدد المهاجرين الدوليين، الذين بلغ عددهم 175 مليون نسمة، مقابل 40% نحو دول نامية تتقاسم نفس المشاكل والظروف الاقتصادية والاجتماعية ضمن الهجرة جنوب-جنوب، وتستقطب الولايات المتحدة لوحدها 31 مليون مهاجر (11% من ديمغرافيتها العامة)، يتوزعون أساساً بين أصول مكسيكية بنسبة 29.5% وآسيوية بنسبة 26%، كما تعتبر أستراليا وجهة الهجرة الآسيوية، بنسبة 28% من إجمالي عمالتها الوافدة، والمنحدرين أساساً من فيتنام، والصين، والفلبين، والهند. أما بالنسبة للدول المصدرة للهجرة، فأنها تشمل بالأخص الصين، الهند، وباكستان، وإندونيسيا، والفلبين، وبنغلاديش، وسريلانكا، وبعض دول افريقيا أمريكا اللاتينية والكارييب<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - Raimondo Cagiano de Azevedo, Sabina Mazza, Les migrations : un facteur de sécurité internationale, Les migrations internationales - Observation, analyse et perspectives, Actes du colloque international de Budapest, Hongrie, 20-24 septembre 2004, P487,489.

### حوكمة الهجرة الدولية: قراءة في ركائز الميثاق الدولي للهجرة الامنة والمنظمة والنظامية

وفي عام 2020، قفز عدد المهاجرين الدوليين الى ما يقارب 281 مليون شخص، بزيادة قاربت 128 مليوناً مقارنة بمعدلات عام 1990، وأكثر من ثلاثة أضعاف الأرقام المسجلة في السبعينيات (153 مليوناً)، وأكثر من ثلاثة أضعاف العدد المسجل في عام 1970 (84 مليوناً). ورغم أن هذه الزيادة تبدو طفيفة كنسبة مئوية من إجمالي سكان العالم، إلا أن دلالاتها الجيوسياسية والحقوقية تكشف عن تحديات جسيمة على منظومة الحوكمة الدولية.<sup>2</sup>

ومع تزايد أعداد الباحثين عن فرص عمل والاضطرابات الجيوسياسية وسرعة الاتصالات، تأخذ تدفقات المهاجرين حاليًا منحى تصاعدي من الجنوب نحو الشمال، في ظل سياسات التحرر الاقتصادي وإلغاء القيود التجارية، حيث تطور نمط جديد من 'الهجرة المهنية' المرتبطة بتدويل رأس المال وظهور ثقافة استهلاكية عالمية، لتجد الدول المستقبلية نفسها في مازق فرض عليها التوفيق بين النزعة الحمائية والرغبة البرغماتية في استغلال العمالة الزهيدة وتعظيم فوائدها.

**ثانياً: ارتفاع عدد اللاجئين.** الى جانب البحث عن فرص عمل، شكل اللجوء دافعا اخر للهجرة والبحث عن الامن، الامر الذي ضاعف من التدفقات البشرية الدولية تجاه المناطق المستقرة في الدول المتقدمة. وبحسب احصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ عدد اللاجئين خلال نهاية عام 2022، 35.3 مليون لاجئ، منهم 29.4 مليون لاجئ، تتكفل به المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.<sup>3</sup> وفي عام 2024، ارتفع هذا العدد الى 123.2 مليون شخص، بزيادة قدرها 7 ملايين شخص، أي ما يعادل 6% مقارنة بنهاية عام 2023، ومع نهاية عام 2024، أصبح واحد من بين كل 67 شخصاً في العالم في عداد النازحين قسراً، أكثر من ثلثهم من السودان (14.3 مليوناً)، وسوريا (13.5 مليوناً)، وأفغان (10.3 مليوناً)، واورانيا (8.8 مليوناً).<sup>4</sup>

ومع هذا العدد الهائل من المهاجرين واللاجئين وضعف اليات الرقابة الدولية، تزايدت الانتهاكات الخطيرة لحقوق هؤلاء، خاصة في دول العبور والاستقبال، وتحولت قضية الهجرة واللجوء، الى أحد أبرز التحديات المركبة، التي تلقي بأعبائها الاقتصادية والامنية والاجتماعية على جميع الدول، وأصبحت عملية إيجاد إطار دولي شامل للتعاون أكثر من ضرورة إنسانية وأمنية.

<sup>2</sup> -McAuliffe, M. et L.A. Oucho (dir. pub.), État de la migration dans le monde 2024, Organisation Internationale pour les migrations (OIM), Genève 2024, P21.

<sup>3</sup> -Ibid, P44.

<sup>4</sup> -Filippo Grandi, Global forced Displacement, Global trends forced displacement in 2024, UNHCR, 2025, P6. <https://www.unhcr.org/global-trends-report-2024>.

### حوكمة الهجرة الدولية: قراءة في ركائز الميثاق الدولي للهجرة الامنة والمنظمة والنظامية

ثانيا: تطور التحويلات المالية للمهاجرين في الاقتصاد الدولي. بفضل تحويلات المهاجرين التي تضاعفت مع ارتفاع عدد المهاجرين، تطور موقف الدول من قضية الهجرة، حيث اتجهت الدول المضيفة الى تعزيز أطر التعاون مع دول المصدر لتحويل التدفقات المالية للمهاجرين الى استثمارات إنتاجية ومشاريع تساعد على التنمية، كما أصبحت الهجرة بالنسبة لدول المصدر أحد أهم عوامل التنمية، لمساهمتها في تحسين المستوى المعيشي وتوفير السيولة النقدية لدعم ميزان المدفوعات ونقل المهارات، الامر الذي ولد هدفا مشتركا بين الدول لتنظيم الهجرة في إطار شامل، يتم من خلاله تقاسم المسؤوليات، ويضمن تحسين ظروف العمال المهاجرين حقوقهم الأساسية.

وتوضح الارقام والإحصائيات، دلالات تخصيص الميثاق لإجراءات هامة فيما يخص تسهيلات التحويلات وحقوق العمال المهاجرين، اذ أنه وخلال الفترة الممتدة بين (2007-2009)، عرفت تحويلات المهاجرين منحنى تصاعدي، لتصل الى 278 مليار دولار في عام 2007 الى، 332 مليار دولار في 2008. ورغم الركود الاقتصادي العالمي، لم تشهد هذه التحويلات سوى تراجع طفيف في عام 2009، لتستقر عند 307 مليارات دولار، قبل أن تستعيد مسارها التصاعدي سريعا مع بداية عام 2010. وبقيمة 453 مليار دولار في عام 2015، أصبحت تحويلات المهاجرين مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي للدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، متجاوزة بذلك الاستثمار الاجنبي المباشر والمساعدات الانمائية الرسمية، باستثناء الصين.<sup>5</sup>

وبنمو قدرت نسبته 4.3 % عام 2019، حققت تحويلات المهاجرين نحو الدول النامية 554 مليار دولار، لتتخفض الى 445 مليار دولار، بمعدل 20% عام 2020، مع ظروف الاغلاق بسبب جائحة كورونا لتستقر عند 445 مليار دولار، في ظل الانخفاض الحاد في النشاط الاقتصادي، وارتفاع معدل البطالة، الذي أثر سلبا على فرص عمل المهاجرين ودخلهم.<sup>6</sup>

وبقيمة 56 مليار دولار شكلت الولايات المتحدة المصدر الرئيسي لتحويلات المهاجرين المالية لسنة 2014، تلتها المملكة العربية السعودية بنحو 37 مليار دولار، ثم روسيا في المرتبة الثالثة بنحو 33 مليار دولار. أما بالنسبة للدول المستقبلية لهذه التحويلات لعام 2018، احتلت الهند صدارة القائمة بقيمة 78.6 مليار دولار، تلتها الصين، 67.4 مليار دولار والمكسيك، 35.7 مليار دولار.<sup>7</sup>

<sup>5</sup> - Abderrahim Saidane, Impact des transferts de fonds des migrants sur la croissance économique et la réduction de la pauvreté dans les pays d'origine, Economies et finances, Université de Perpignan, 2021, Français, P7.

<sup>6</sup> -Ibid.

<sup>7</sup> -Ibid.

### حوكمة الهجرة الدولية: قراءة في ركائز الميثاق الدولي للهجرة الامنة والمنظمة والنظامية

ومن هنا تبرز أهمية التحويلات المالية في الاستقرار المالي ولا سيما في الدول التي تعرف تقلبات في أسعار السلع الأساسية في السوق الدولية، والتي كانت من بين أهم دوافع تبني الميثاق العالمي للهجرة الامنة. **ثالثا: تطور قضايا الهجرة الى مسألة أمن انساني.** في ظل الارتفاع المتزايد للتدفقات البشرية خاصة نحو الدول المتقدمة، وتحول قضايا الهجرة الى قضايا أمنية بسبب ارتباطها بالجريمة المنظمة والارهاب والاتجار بالبشر، اتجهت هذه الدول الى تشديد القيود على المهاجرين من خلال السياسات الحماائية والهجرة الانتقائية للحد من موجات الهجرة الواسعة والهجرة السرية، وكانت لهذه السياسات انعكاسات هامة على حقوق المهاجرين، حيث تزايدت الانتهاكات في مراكز الاحتجاز وفي ظروف العمل السري وما ارتبط بها من تداعيات، لعل أبرزها ربط الهجرة بالإرهاب والجريمة المنظمة، والاعادة القسرية، وتشديد اجراءات اللجوء، في انهاءك واضح للمواثيق الدولية المناهضة للممارسات اللاإنسانية، والتي تقر بضرورة موازنة التدابير الرقابية الصارمة والضبط المادي للحدود بضمانات حقوقية وقيم إنسانية واضحة.

ويظهر التشدد في الإطار الرقابي المحكم الذي تتبناه الدول لإدارة الهجرة، حيث تلجا دول المصدر لفرض قيود صارمة على مغادرة المهاجرين غير النظاميين، في حين تُطالب دول العبور بتطوير آليات مراقبة حدودية أكثر فاعلية، وبذلك، تصبح دول مثل المكسيك أو المغرب مناطق عازلة تهدف إلى احتواء الهجرات القادمة من أمريكا اللاتينية أو أفريقيا جنوب الصحراء. وفي بعض الأحيان، يتم ربط المساعدات التنموية بشرط تعاون دول المصدر في مراقبة الهجرة أو في إعادة قبول المهاجرين المبعدين، مما يجعل من الهجرة قضية أساسية في العلاقات الثنائية.<sup>8</sup>

وعن المخاطر التي يتعرض لها المهاجر، تشير التقديرات الى أن مهاجراً واحداً على الأقل يلقى حتفه يومياً على الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة، بسبب المعاناة من ظروف التنقل<sup>9</sup>، وخلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2023، تم تسجيل أكثر من 63000 حالة وفاة واختفاء عبر طرق الهجرة المختلفة، كما شهد عام 2023، أعلى معدلات الوفيات، والتي تجاوزت 8500 حالة، وهي دلالة واضحة عن المعاناة الإنسانية التي تعترض طرق المهاجرين غير الشرعيين.<sup>10</sup>

وفي أوروبا، لقي 920 مهاجراً على الأقل حتفهم وهم يحاولون الوصول إلى أوروبا بين عامي 1993 و1997، بينما أحصت المنظمات غير الحكومية أكثر من 4,000 حالة وفاة بين عامي 1992

<sup>8</sup> - Antoine Pécoud et de Paul de Guchteneire, (Sous la direction), Migrations sans frontières Essais sur la libre circulation des personnes, Edition UNRESCO, 2009, P16.

<sup>9</sup> - Ibid, P17.

<sup>10</sup> - McAuliffe, M. et L.A, Oucho (dir. pub), Op-cit, P32.

**حوكمة الهجرة الدولية: قراءة في ركائز الميثاق الدولي للهجرة الامنة والمنظمة والنظامية**

و2003. ووفقاً لمراسلة وُجّهت عام 2002 إلى الأمين العام للأمم المتحدة، فإن أكثر من 3,000 مهاجر حاولوا الوصول إلى أوروبا لقوا حتفهم بين عامي 1997 و2000، أثناء عبور مضيق جبل طارق، هذا الى جانب الوفيات التي حصلت قبالة السواحل الأسترالية، وعلى الحدود بين المكسيك وغواتيمالا وفي الصحراء الكبرى<sup>11</sup>، الامر الذي ينظر بمأساة دولية تحتم على المجتمع الدول التحرك الفوري لحماية المهاجرين وتنظيم الهجرة.

**رابعا: عجز الدول عن ضبط التدفقات البشرية والتحكم في مساراتها.** مع الانفتاح الاقتصادي وتسهيلات تدفق رؤوس الأموال والتطور الهائل لوسائل الاتصال والمواصلات، تطورت الهجرة الى ظاهرة متجذرة هيكلياً في صلب المنظومات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، يصعب وضع حد لها، في ظل تنامي شبكات الهجرة العابرة للحدود، التي تطورت كجسر يسهل انتقال المهاجرين عبر توفير المعلومة والدعم المالي وفرص العمل، الامر الذي زاد من صعوبة مواجهها عبر القوانين والإجراءات الفردية، حيث واجهت الدول المستقبلية ودول العبور مشاكل معقدة في السيطرة على التدفقات البشرية، الخاصة تلك الناتجة عن الأزمات الطبيعية والبشرية.

ومع تزايد الانتهاكات الخطيرة لحقوق المهاجرين، ارتفعت المطالب بضرورة الحماية الدولية للمهاجر طبقاً لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي العرفي المتعلق بمبدأ عدم الإعادة القسرية، واتفاقية وضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967، حيث يعترف المجتمع الدولي بضرورة حماية الأمن الانساني من التهديدات التي يشكلها النزوح، وذلك في إطار النظام متعدد الأطراف للدول، يضمن سيادة الدولة وحقوق المهاجر.

في ظل هذا السياق المتأزم لأوضاع المهاجرين واللاجئين وما حمله من تبعات على تصور الدول لإدارة الهجرة، تم في سنة 2018، إقرار الميثاقين العالميين للهجرة النظامية واللاجئين، ليتم بذلك التأسيس لحوكمة دولية شاملة تعيد تعريف الهجرة بأبعادها وتأثيراتها المختلفة، بما يتوافق مع التحديات المستقبلية.

**المطلب الثاني: التدابير التنظيمية للميثاق العالمي لحوكمة الهجرة الدولية.**

<sup>11</sup> -Antoine Pécoud et de Paul de Guchteneire, Op-cit, P17.

**حوكمة الهجرة الدولية: قراءة في ركائز الميثاق الدولي للهجرة الامنة والمنظمة والنظامية**

يطرح الميثاق العالمي للهجرة، إطارا دوليا شاملا وموحد لحوكمة الهجرة الدولية، من خلال ثلاثة وعشرين هدفاً وعشرة مبادئ توجيهية، تضمنت التعاون الدولي واحترام حقوق المهاجرين، طبقا لنصوص القانون الدولي والقانون الانساني ومختلف المواثيق الدولية، منها على وجه الخصوص إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين الصادر في 19 سبتمبر 2016، الذي التزمت فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع، بوضع واعتماد إطارين متميزين للتعاون الدولي، يعنى الاول بـ «اللاجئين»، والثاني يشمل "جميع المهاجرين".

**أولا: ركائز الميثاق لحوكمة الهجرة الدولية:** تضمن الميثاق مجموعة مهمة من التدابير التي تتعلق بمعالجة قضية الهجرة الدولية وبناء على 23 هدفا التي وردت في الميثاق، يمكننا التطرق الى ثلاثة ركائز أساسية، تشكل جوهر الحوكمة الدولية للهجرة الدولية وهي:

**1-حقوق المهاجرين.** يشمل مفهوم المهاجر كل الافراد بكل فئاتهم، الذين تنقلوا بصفة ارادية للعمل أو الدراسة أو لم الشمل أو بصفة قصيرة مثل اللاجئين. وربط الميثاق حقوق المهاجر، بحقوق الإنسان والأمن الإنساني اللذين يكفلهما القانون الدولي والصكوك المختلفة بما فيها المعاهدات المتعددة الأطراف، والاتفاقيات الثنائية، والتشريعات المحلية بما يضمن بيئة عيش آمنة ومستقرة بعيدة عن الضغوط، وتتلخص هذه الحقوق في العناصر التالية:<sup>12</sup>

\*توفير الخدمات الأساسية وأهمها ضمان وصول المهاجرين إلى التعليم والصحة دون تمييز (الهدف 15)؛

\*التمكين والإدماج المجتمعي، وذلك بتهيئة الظروف التي تمكن المهاجرين من المساهمة في التنمية، ومكافحة خطاب الكراهية (الهدفان 16 و 17)؛

\*حماية العمالة والهوية من خلال ضمان كفالة التوظيف العادل، الحصول على هوية قانونية والحماية من الاستغلال (الهدف 6).

<sup>12</sup> -Voir Pacte mondial pour des migrations sûres, ordonnées et régulières, A/RES/73/195, Nations Unies, Assemblée générale, Distr. Générale 11 janvier 2019.

---

**حوكمة الهجرة الدولية: قراءة في ركائز الميثاق الدولي للهجرة الامنة والمنظمة والنظامية**

---

**2-التنظيم وإدارة الحدود والتعاون الدولي.** يحتل تنظيم الحدود والتعاون الدولي مكانة محورية في الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (GCM) ، وهو ما يكرسه الهدفان الحادي عشر والثالث والعشرون:

13

**أ- إدارة الحدود (الهدف 11)،** يتضمن هذا الهدف إجراءات رئيسة تركز على:

\*التنسيق الأمني والمرونة، حيث يتم العمل على تعزيز التعاون المشترك بين سلطات الحدود وطنياً ودولياً، لتسهيل التنقل المشروع والحد من الهجرة غير النظامية؛

\*الامتثال للقانون الدولي، من خلال موازنة إجراءات الحدود مع التشريعات الدولية، بما يضمن حقوق المهاجرين كافة دون تمييز، وتجنب الاحتجاز التعسفي؛

\*مكافحة الجريمة المنظمة، التي تتطلب تطوير القدرات التقنية والعملية لإحباط شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، مع كفالة الحماية الكاملة للضحايا؛

\*أمن الحدود الذكية الذي يضمن الالتزام باحترام الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، وهو ما يتطلب توظيف التكنولوجيا الحديثة.

**ب- التعاون الدولي (الهدف 23).** يمثل التعاون الدولي أساس حوكمة الهجرة الدولية، بالنظر الى أن الهجرة ظاهرة عالمية، تتطلب إدارتها شراكة جماعية حدد الميثاق أسسها في:

\*الشراكة المتكاملة وتوثيق التعاون بين دول المنشأ والعبور والمقصد، لتنفيذ بنود الميثاق؛

\*المسؤولية المشتركة، التي تلزم الدول جميعها، بتهيئة مسارات هجرة آمنة ومعالجة الأسباب الهيكلية للهجرة القيصرية؛

\*بناء القدرات، حيث تتولى الدول المتقدمة والمنظمات الدولية تقديم الدعم المالي والفني، الذي يسهل للدول النامية إدارة ملف الهجرة الدولية بفعالية؛

---

**حوكمة الهجرة الدولية: قراءة في ركائز الميثاق الدولي للهجرة الامنة والمنظمة والنظامية**

---

\*التقييم المستمر من خلال منتدى مراجعة الهجرة الدولية، يسمح بتبادل الخبرات ومواجهة التحديات التي تواجه الدول في تنفيذ التزامات الاتفاق.

**3- الهجرة الدولية والتنمية المستدامة.** يربط الميثاق العالمي للهجرة بين قضية الهجرة الدولية وأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، بهدف تعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة (الهدف 19)، عبر أربع ركائز أساسية:<sup>14</sup>

\*تطوير الكفاءات والاعتراف بالمؤهلات، من خلال معالجة هدر الطاقات البشرية بوضع معايير موحدة للاعتراف بالشهادات والخبرات، مما يرفع إنتاجية المهاجر ومساهمته في الناتج المحلي لدول المقصد (الهدف 18)؛

\*إدماج المغتربين في التنمية، عبر تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة للمهاجرين وتسهيل مساهمتهم في المشاريع الوطنية ونقل التكنولوجيا (الهدف 19)؛

\*خَفْض كلفة تحويلات الأموال وتسريع التحويلات المالية وجعلها أكثر أماناً، ومن ثم تقليص كلفة التحويل إلى أقل من 3%، وتعزيز الشمول المالي لأسر المهاجرين (الهدف 20)؛

\*تأمين مستحقات الضمان الاجتماعي وذلك بتفعيل آلية "قابلية نقل المنافع"، التي تمكّن المهاجر من تقاضي معاشه التقاعدي وحقوقه التأمينية في بلد المهجر أو عند العودة لوطنه (الهدف 22).

ومن ثم، ومن الواضح ان نصوص الميثاق تطرح اطارا متكاملا لحوكمة دولية للهجرة يوازن بين المقاربة الحقوقية القائمة على كفالة حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، واحترام السيادة الوطنية للدول في إدارة حدودها، حيث تعتمد هذه الحوكمة بشكل أساسي على التعاون والمسؤولية المشتركة بين دول المصدر والعبور والمقصد، مع ربط ظاهرة الهجرة بالتنمية المستدامة (أجندة 2030) بما يساهم في معالجة الأسباب الجذرية للتنقل القسري وتعظيم المكاسب الاقتصادية للمهاجرين، الا أن هذا الإطار لا يرقى الى حوكمة فعلية بالنظر الى أنه لم يتجاوز مضامين سياسة ادارة الحدود التي تنفذها دول المقصد والسياسات الاقتصادية التي تحكم علاقات الدول المتقدمة والدول الفقيرة، والتي تتميز بعدم التكافؤ على جميع المستويات، الامر الذي يقلل من فرص ادارة دولية موحدة لقضية الهجرة.

---

<sup>14</sup> -Ibid.

## المبحث الثانى: إشكاليات الميثاق العالمى فى حوكمة الهجرة الدولية.

تتميز الحوكمة العالمية للهجرة الدولية بأنها إطار يسعى لنقل التدفقات البشرية من الأطر الوطنية الضيقة الى الإطار الدولي التعاوني، والذي تجسد في "الميثاق العالمي للهجرة" لعام 2018، حيث اعتبر الهجرة قضية سياسية وأمنية وقانونية واجتماعية دولية بالغة التعقيد، ترتبط معالجتها بحقوق الانسان والمسؤولية المشتركة للدول، الا أن الإطار المقترح، يكشف عن أزمة بنيوية وسياسية، تعيق بشكل حقيقي تطبيق البنود وتحويل النصوص إل ممارسات ميدانية.

### المطلب الأول: الإشكاليات القانونية والإلزامية.

تطرح حوكمة الهجرة الدولية تحديات قانونية بالغة التعقيد، إذ يصطدم تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة بمبدأ السيادة الوطنية للدول في تنظيم حدودها، الذي تظهر تبعاته على مستوى إدارة الحدود والالتزام بنصوص الميثاق وما يتصل به في مجال إدارة الهجرة الدولية.

**أولاً: مفهوم الحوكمة الدولية للهجرة.** يُقصد بـ "حوكمة الهجرة" منظومة التشريعات والقوانين، والسياسات والأعراف، والهيكل المؤسسية بمختلف مستوياتها المحلية والدولية، والآليات التي توجّه وتنظم طريقة إدارة الدول لقضية الهجرة بكافة أشكالها، ضمن قواعد موحدة ومشاركة لتسهيل هجرة الأشخاص وتقليلهم بشكل منظم وفي ظروف آمنة ونظامية<sup>15</sup>، وهي بذلك سياسة دولية شاملة، تهدف الى تقديم استجابة مشتركة ومنسقة لهذه الظاهرة، ترتكز على التعاون الدولي في هذا المجال.

ويجب الإشارة الى انه والى غاية اليوم، لا يوجد إطار قانوني دولي موحد وشامل يدير قضية الهجرة الدولية، حيث يستند تنظيم العملية الى مجموعة واسعة من المعاهدات، أبرزها الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق معينة لفئات محددة من المهاجرين، منها على وجه الخصوص العمال المهاجرون (الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، 1990)، اللاجئون (اتفاقية اللاجئين، 1951؛ بروتوكول اتفاقية اللاجئين، 1967)، وضحايا الاتجار بالبشر أو تهريب المهاجرين (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 2000؛ بروتوكول منع وقوع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، 2003)؛ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين (براً)، وبهذا يعتبر الميثاق العالمي للهجرة، أول وثيقة دولية لحوكمة دولية شاملة للهجرة في إطار يتماشى والمخاطر المستقبلية للهجرة.

<sup>15</sup> - Le rôle des mécanismes consultatifs interétatiques sur la migration au regard du Pacte mondial pour des migrations sûres, ordonnées et régulières, Organisation internationale pour les migrations (OIM), <https://publications.iom.int/system>, P3.

## ردمدم ورقى: 9971 - 2571

**ثانيا: الطبيعة غير الملزمة للميثاق.** شكل موضوع الطبيعة القانونية للاتفاق العالمي للهجرة، موضوع نقاش حاد خلال المفاوضات نظراً لمخاوف الدول من أن تشكل الالتزامات الجديدة انتهاكاً لسيادتها في مسائل الهجرة، واستجابة لضغوطات هذه الدول، أقرت الفقرة السابعة من ديباجة الميثاق، بعدم الزامية اطار التعاون الذي نص عليه، حيث تضمنت: "يضع هذا الميثاق العالمي إطار تعاون غير ملزم قانوناً، يقوم على الالتزامات التي وافقت عليها الدول الأعضاء في إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين، وهو ما يعزز التعاون الدولي في مجال الهجرة بين جميع الجهات الفاعلة المعنية، إدراكاً منه أنه لا يمكن لأي دولة أن تدير مسألة الهجرة بمفردها، ويحترم سيادة الدول والالتزامات التي يفرضها عليها القانون الدولي".<sup>16</sup>

وبناء عليه، للدول الحق في أن "تختار من الميثاق ما يناسب "مصالحها"، وفي هذه الحالة يبقى تنفيذ بنوده مرهون بإرادة الدول، ولا يمكن تعليق امالا كثيرة عليه في معالجة الهجرة وتداعياتها الامنية والاجتماعية.

هذه المرونة والطبيعة غير الملزمة قانونياً لمنظومة الحوكمة الدولية للهجرة التي يطرحها الميثاق العالمي للهجرة، تكرر هيمنة مبدأ السيادة على كل أطر التعاون الدولي منذ تأسيس النظام الدولي سنة 1945، والتي أفشلت فعالية أغلب المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، حيث تتصل الدول من التزاماتها الدولية دون مساءلة، ومن ثم فمصير حوكمة الهجرة لا يخرج عن هذا المسار.

**ثالثا: تكريس المقاربة الأمنية في إدارة الحدود.** تمحور الهدف الرئيسي للإدارة المتكاملة والامنة والمنسقة للحدود حول خلق اطار عمل دولي موحد للحد من الإدارة المنفردة للحدود وقضايا الهجرة، وذلك بموجب الهدف الخامس الذي يلزم الدول بفتح مسارات للهجرة النظامية، الا أن الهدف يصطدم بنصوص الهدف الحادي عشر، الذي يسمح للدول والمنظمات الإقليمية الاحتفاظ بفرض سيادتها في إدارة حدودها الوطنية والخارجية والاستمرار في سياسات الإغلاق، استجابة لإصرار دول المقصد خلال المفاوضات، وبذلك فالميثاق لم يتجاوز معضلة "المقاربة الأمنية" في إدارة قضايا الهجرة واللجوء والسياسات المنفردة التي تمارسها الدول المضيفة، والتي أصرت على تدويلها في الميثاق، وهي ممارسات تتصور الأجنبي

<sup>16</sup> - Pacte mondial pour des migrations sûres, ordonnées et régulières, Op-cit.

### حوكمة الهجرة الدولية: قراءة في ركائز الميثاق الدولي للهجرة الامنة والمنظمة والنظامية

مصدرا لتهديد أمنها، الامر الذي يتناقض ويتعارض بشكل واضح مع الحقوق الإنسانية التي نص عليها الميثاق، كإطار دولي لمعالجة الهجرة وآثارها.<sup>17</sup>

وبتعبير هنري لابايل، فان المسار التفاوضي للميثاق العالمي للهجرة، يكشف عن انتصار واضح للمقاربة الأمنية على المقاربة الحقوقية، فبينما غُلفت الأهداف بلغة تعاونية، ظل الهدف 11 شاهداً على تمسك دول المقصد بسيادتها المطلقة في إدارة الحدود. هذا 'الانتصار السيادي' داخل وثيقة أممية يفسر لماذا تظل معضلة الحوكمة قائمة: فالميثاق لم يفكك "منطق الحصن"، بل أعاد إنتاجه بتوافق دولي.<sup>18</sup>

وعليه، وبموجب تدابير الميثاق، تبقى التنقلات البشرية خاضعة للرقابة المشددة للحدود والرقابة قبل الدخول، مما يعكس رؤية أمنية تقليدية تركز على إحكام الرقابة الوطنية، وما يرافقها من تملص الدول من تحمل مسؤولياتها القضائية عن الانتهاكات التي تطال المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، واحترام حقوق الانسان، في تناقض صريح مع مساعي تدويل إدارة الهجرة وتنسيقها عالمياً، كما تذهب 'إليف كوشكونماز' إلى أبعد من ذلك، معتبرة أن هذا الارتداد نحو الأمننة، يضع مصداقية الميثاق وقدرته على الوفاء بوعوده الحقوقية على المحك، خاصة في ظل الصياغة الملتبسة للهدف الحادي عشر.<sup>19</sup>

### المطلب الثانى: الإشكاليات المالية وصعوبة نفاذ العمال الى سوق العمل.

يمكن اعتبار الإشكالية المالية من أصعب ما يواجه تنفيذ تدابير الميثاق العالمي للهجرة، حيث تُعاني الدول النامية بالدرجة الأولى، من قلة الموارد التي تمكنها من إنشاء آليات الحماية وتطوير أدوات الحوكمة، الى جانب مختلف العراقيل التي تواجه العمال المهاجرين في النفاذ الى أسواق العمل في الدول المستقبلية.

**أولاً: محدودية الموارد المالية للتعاون متعدد الأطراف للهجرة واللاجئين.** تُشكل مسألة توفير الموارد المالية العقبة الأبرز لتنفيذ تدابير الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة، لا سيما في الدول النامية ودول العبور، وذلك على الرغم من تأسيس الصندوق الاستثماري متعدد الشركاء للهجرة عام 2019، لمساعدة الدول ذات الموارد المحدودة على بناء أنظمة قانونية وإدارية تُدير تدفقات الهجرة بفاعلية، بسبب هذا ، الصندوق على منح الحكومات ومساعداتها مما يجعلها عرضة للمشروطة السياسية، التي تميز نظام

<sup>17</sup> - Baptiste Jouzier, Une analyse critique du Pacte mondial pour des migrations sûres, ordonnées et régulières, Mémoire de recherche présenté pour l'obtention du master 2 Carrières juridiques internationales de l'Université Grenoble Alpes, 2018-2019, P54.

<sup>18</sup> - Ibid, P54.

<sup>19</sup> - Ibid, P55-56.

### حوكمة الهجرة الدولية: قراءة في ركائز الميثاق الدولي للهجرة الامنة والمنظمة والنظامية

المساعدات الدولية بصفة عامة، حيث تلجا الدول المانحة الى ممارسة ضغوطاتها على الأطراف المتلقية لهذه المساعدات مقابل تنازلات او مواقف سياسية معينة، تحفظ مصالحها وتدير علاقاتها الاقتصادية والأمنية، وذلك خارج الأطر القانونية الدولية، بغض النظر عن احتياجات المهاجرين وما يفرضه الميثاق من التزامات.

وقد ترجم السلوك الأمريكي هذه المعضلة، حيث لجأت إدارة ترامب الثانية في مطلع عام 2025، الى وقف جميع برامجها للمساعدات الخارجية والإنسانية تقريباً، اضطرت على اثرها مكاتب ووكالات الأمم المتحدة العاملة إلى تقليص حجمها بشكل كبير، مما أثر على عمليات المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين، والأشخاص الذين هم تحت رعايتها، حيث أكد المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "فيليبو غراندي" بأن "تقييض المساعدات سيزيد من اضطراب الأمن العالمي، وسيدفع المزيد من الأشخاص اليائسين إلى اللجوء أو مواصلة رحلات الهجرة القسرية".<sup>20</sup>

ويعكس السلوك الأمريكي اتجاهاً واسعاً في تملص الدول عن التعاون متعدد الأطراف في مجال الهجرة واللاجئين، الامر الذي لا يهدد فقط القدرة التشغيلية للمنظمات الدولية والدول المتلقية ومنظمات المجتمع المدني على تقديم الدعم على أرض الواقع، بل يهدد أيضاً الجانب المؤسسي لإطار حوكمة الهجرة العالمية.

ثانياً: صعوبة المهاجرين في الولوج إلى سوق العمل. يمثل العمال المهاجرون نحو 5% من إجمالي القوى العاملة العالمية، كما يشكلون جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، ومع ذلك، يواجه معظمهم العديد من العوائق، التي تشمل فرض القيود على الحق في العمل، أو غياب شبكات الدعم، أو وجود حواجز لغوية، فضلاً عن اللوائح التنظيمية التي تصعب على المهاجرين فتح حسابات بنكية أو الحصول على تمويل لبدء مشاريعهم، مما يعيق اندماجهم الاقتصادي،<sup>21</sup> على الرغم من نصوص الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي تم تبنيها في سنة 1990. وهنا يجب الإشارة الى ان هذه الاتفاقية لا يتعدى عدد الدول المصادقة عليها 54 دولة فقط، لا توجد ضمنها أي دولة غربية كبرى من دول المقصد،

<sup>20</sup> - Felix Peerboom, Evangelia (Lilian) Tsourdi, and Kai Michael Kenkel.

"Transforming Global Migration Governance Through and Beyond the Global Compacts," ENSURED Research Report, No 13 (August), 2025, P1-43.

<https://www.ensuredeurope.eu>, P12.

<sup>21</sup>-organisation internationale pour la migration (OIM), intégration de la migration dans les interventions pour l'emploi : une boîte à outils pour les acteurs de la coopération internationale et du développement, OIM, Bruxelles, 2022, P24.

---

**حوكمة الهجرة الدولية: قراءة في ركائز الميثاق الدولي للهجرة الامنة والمنظمة والنظامية**

---

الامر الذي يفسر الطابع غير الملزم لهذه الاتفاقية ،والذي يسمح للدول بممارسات لا تراعى حقوق العمال المهاجرين.

هذا الوضع يتضح في سياسات الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، حيث وبموجب المادة 79 (5) من معاهدة ماستريخت 2012، تتمتع الدول الأعضاء بسلطة مطلقة وحصرية في تحديد أعداد وحصص مواطني الدول الثالثة المسموح لهم بالدخول لأغراض العمل.<sup>22</sup>

وقد أشار الميثاق العالمي للهجرة في مجال حقوق العمال المهاجرين الى هذه القضية، ولكنه لم يخرج عن سياق الأطر الفردية التي تبنتها الدول الغربية أو دول المقصد، تماشياً وأسواق العمل فيها، ومن ثم لم يطرح الميثاق، اليات واضحة ومستقلة عن إرادة هذه الدول وهو بطبيعة الحال مرتبط كما سبق الذكر بهيمنة "مفهوم السيادة على بلورة بنود الميثاق، وعلى العلاقات الدولية بصفة خاصة. ويزداد الوضع تعقيداً أيضاً، بسبب عدم طرح الميثاق لحلول عملية للفجوة الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب والأسباب الاقتصادية، التي تشكل أحد أهم دوافع الهجرة من الشمال للجنوب، مما يجعلنا امام ميثاق يكرس طبيعة العلاقات الدولية على مختلف المستويات.

**الخاتمة:** في سنة 2018، تم اعتماد الميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية، لمعالجة قضية الهجرة الدولية التي شهدت ارتفاعاً خطيراً، في سياق جيوسياسي واقتصادي تميز بكثرة الحروب والصراعات، التي صاحبها انتهاكات خطيرة لحقوق المهاجرين، بسبب سياسات الاغلاق التي انتهجتها الدول المستقبلة لحماية حدودها ومحاربة الهجرة وتبعاتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

وبين ضرورة حماية حقوق المهاجر وتأمين الانفتاح الاقتصادي والتجاري وتدفقات اليد العاملة، ازداد الاهتمام الدولي بضرورة ايجاد توافق دولي مشترك لحوكمة الهجرة وإدارتها بمسؤولية جماعية، وهو ما كرسه الميثاق الدولي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة والذي تضمن 23 هدفاً، تمحورت حول العديد من تدابير حوكمة الهجرة، لعل أبرزها:

-التأكيد على حقوق المهاجرين، التي تم ربطها بحقوق الانسان والامن الانساني، ومختلف الصكوك الدولية في هذا المجال؛

---

<sup>22</sup> - Felix Peerboom, Evangelia (Lilian) Tsourdi, and Kai Michael Kenkel. Op-cit, P10.

---

**حوكمة الهجرة الدولية: قراءة في ركائز الميثاق الدولي للهجرة الامنة والمنظمة والنظامية**

---

- التنظيم وإدارة الحدود والتعاون الدولي، من خلال تعزيز التعاون المشترك بين سلطات الحدود الوطنية والدولية لتسهيل التنقل المشروع للأفراد مع منع الهجرة غير النظامية والالتزام بأن تكون إجراءات إدارة الحدود متوافقة مع القانون الدولي؛
- الربط بين حوكمة الهجرة الدولية وتنفيذ أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، باعتبار الهجرة محرك لعجلة الاقتصاد العالمي.
- وبالرغم من أن الميثاق يجسد هواجس المجتمع الدولي من مخاطر الهجرة الدولية، إلا أن التضارب في المصالح والرؤى بين الدول، يشكل العقبة الرئيسية في بلورة إطار دولي توافقي شامل، ولذلك نرى أن حوكمة الهجرة، تبقى عملية مشروطة بتحقيق بعض الالتزامات منها على وجه الخصوص:
- الابتعاد عن تسييس وأمننة قضية الهجرة، الامر الذي من شأنه أن يساهم في إيجاد توافق دولي حول إجراءات تنظيم التدفقات البشرية على جميع المستويات؛
- تعزيز توافر ومرونة مسارات الهجرة النظامية ولا سيما من خلال هجرة اليد العاملة ومطابقة المهارات على جميع مستويات المهارات؛
- معالجة الاختلالات الاقتصادية الهيكلية في دول الجنوب من خلال علاقات اقتصادية دولية متكافئة، تمنح اقتصاد الدول النامية فرص تنمية حقيقية في إطار النيباد خاصة، ورفع المساعدات التنموية الدولية وعدم ربطها بالمشروعية السياسية.

---

**حوكمة الهجرة الدولية: قراءة في ركائز الميثاق الدولي للهجرة الامنة والمنظمة والنظامية**

---

**قائمة المصادر والمراجع:****أولاً: النصوص القانونية والتقارير الرسمية**

1. UNHCR, *Global Trends: Forced Displacement in 2024*, Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees, 2025.
2. -Pacte mondial pour des migrations sûres, ordonnées et régulières, A/RES/73/195, Nations Unies, Assemblée générale, Distr. générale 11 janvier 2019.

**ثانياً: الكتب**

3. Antoine, Pécoud et Paul de Guchteneire. », Introduction: le scenario, Migrations sans Frontières », (traduction française)« dans Migrations sans Frontières: essais sur la libre circulation des personnes, Édition française, Paris: Éditions UNESCO. 2009. Collection, « Études en sciences sociales », (384 pages), Édition originale : Migration without Borders: Essays on the Free Movement of People, UNESCO et Berghahn Books, 2009.
4. Domenach, Hervé, Les migrations internationales, dans Lery A, Vimard Patrice (coord), Population et développement : les principaux enjeux cinq ans après la conférence du Caire, Paris: Centre français sur la population et le développement, Laboratoire Population-Environnement, (Les Documents et Manuels du CEPED), 2001.
5. Laurence, Adrien, Le Pacte mondial sur les migrations et la Suisse : Étude croisée sur les migrations et de l'agenda 2030, Berne, 2020.
6. McAuliffe, M. et L.A. Oucho (dir. publ), État de la migration dans le monde 2024, Genève : Organisation internationale pour les migrations, 2024.
7. Organisation internationale pour les migrations, étude : Rôle des mécanismes consultatifs interétatiques sur la migration au regard du Pacte mondial pour des migrations sûres, ordonnées et régulières, Genève, Suisse, 2019.
8. Organisation internationale pour la migration (OIM), intégration de la migration dans les interventions pour l'emploi : une boîte à outils pour les acteurs de la coopération internationale et du développement, OIM, Bruxelles, 2022.

**ثالثاً: الرسائل والمذكرات**

9. Baptiste Jouzier, Une analyse critique du Pacte mondial pour des migrations sûres, ordonnées et régulières, Mémoire de recherche présenté pour l'obtention du (master 2), Carrières juridiques internationales de l'Université Grenoble Alpes, 2018-2019 .
10. Anis, Saidane, Impact des transferts de fonds des migrants sur la croissance économique et la réduction de la pauvreté, (Thèse de doctorat), Université de Perpignan Via Domitia, 2021.

**رابعاً: المقالات**

11. Elspeth Guild and Sandra Grant, Migration governance in the UN: What is the global compact and what does it mean?, Queen Mary University of London, School of Law Legal Studies Research Paper, No. 252, 2017
12. Felix Peerboom, Evangelia (Lilian) Tsourdi, and Kai Michael Kenkel, "Transforming Global Migration Governance Through and Beyond the Global Compacts." *ENSURED Research Report*, No.13, 2025, 1-43. <https://www.ensured-europe.eu>.



حوكمة الهجرة الدولية: قراءة في ركائز الميثاق الدولي للهجرة الامنة والمنظمة والنظامية

13. Louis Balmond, Du droit des migrants a la gouvernance des migrants: a propos des Pactes sur les refugies et les migrants de decembre 2018, Paix et securite europeenne et internationale, Institut de la Paix et du Développement, No 13, 2020.

خامسا: أشغال الملتقيات

14. Azevedo, R. C, & Sabina , M.), les migrations :un facteur de securite internationale. les migrations internationales -observation, analyse et perspective-actes du colloque international. Budapest, Budapest, Hongrie: Association internationale des demographes de langue francaise, septembre 2004.
15. Catherine Wihtol de Wenden (CNRS, CERI),Un monde en migrations.  
Panorama mondial des flux migratoires,Contribution lors de la séance d'introduction du Forum Migrations de la FIDH, Lisbonne,avril 2007.